أي لا يجوز. ثم أخذ سيبويه يتكلم في المعطوف على المجرور بعد أن تكلم في المعطوف على المنصوب فقال: ومن قال هو الضارب الرجل قال هو الضارب الرجل وعبد[1] الله.

«لكن قد يقول أحدهم: إن هذا التمثيل الذي مثل به خلف جداً لأن الجر في المعطوف إنما يكون إذا كان فيه ألف ولام وجري مجرى العلم فإنه يكون بمنزلة زيد وعمرو ألا ترى أن عبد الله بمنزلة زيد لا بمنزلة الرجل؟

رد الصفار: قد حكمت العرب لهذا بحكم الجنس، ألا ترى قولهم: نعم عبد الله، فما ذاك إلا أنهم جعلوه جنساً، فكذلك يكون: هو الضارب زيداً وعبد الله. وأنشد قوله الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى بينها أطفالها

فهذا رواه حملة الكتاب مجروراً ومنصوباً.

هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه.

ويقدم الصفار لهذا الباب بفكرة عن المصادر واستعمالاتها، وضح فيها أن المصدر لا يخلو أن يكون بعد فعل من لفظه أو معناه، وإن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون جارياً أو غير جار فإن كان غير جار فإن فيه خلافاً - بيننا - أي بين أهل البصرة وبين أهل الكوفة، فالكوفيون يعملونه بقياس والبصرة لا يعملون منه إلا ما أعملته العرب، فإن كان جارياً فلا يخلو أن يكون قد أضمر أو يكون ظاهراً، فإن كان قد أضمر ففيه الخلاف

---

(1) قال الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخاعون بن مخراق

فعبد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل، ولا حاجة إلى تقديم ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيبويه، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان، ولو جر عبد رب لجاز فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصب نحو «وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً».

حاشية التونسي 1/358